

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الثلاثون

الجلسة ٥

الخميس، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ليكتوفت (الدنمارك)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميخيا فاليس (كولومبيا) افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

المنطقة المستخدمة لزراعة الكوكا لأغراض غير قانونية بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة. وعندما جئنا إلى السلطة، كانت مساحة المنطقة المستخدمة في إنتاج الكوكا لأغراض الاتجار بالمخدرات تبلغ نحو ٦٣ ٠٠٠ هكتار. أما اليوم، فقد قلصنا تلك المساحة إلى ما بين ٣٣ ٠٠٠ و ٣٤ ٠٠٠ هكتار. ومن ثم، فإن نموذجنا ناجح.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يليه فخامة السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو.

ويتمثل موضوع آخر أود أن أتناوله في احترام شعبي بيرو وبوليفيا لاستخدام أسلافنا لأوراق الكوكا. ونحن نحترم تماما هذا التقليد.

الرئيس هومالا تاسو (تكلم بالإسبانية): تشرف بيرو بمخاطبة الجمعية العامة بشأن الموضوع الهام المتمثل في مشكلة المخدرات. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى نموذج بيرو الناجح. بصفة عامة، في حالة البلدان التي تنتج أوراق الكوكا لأغراض الاستخدام غير المشروع، تجري زراعة نبتة الكوكا في المناطق التي ينعدم فيها تقريبا الوجود الفعلي للدولة. وهذا هو الحال الآن في بيرو. ونتيجة لذلك، وخلال سنواتها الخمس في السلطة، عملت حكومتنا لتقليص مساحة

ويتمثل السؤال الثالث في كيفية تطوير المناطق، التي تنخرط فيها الدول بالكاد. إننا نقوم بذلك من خلال السياسات المتعلقة بالتعليم والبنية التحتية والقطاعين الاجتماعي والصحي. وبالتالي، أنشأنا الطرق وشبكة للإنترنت وبرامج منح دراسية، في المناطق التي كانت عرضة في السابق للاقتصادات غير المشروعة كالاتجار بالمخدرات، بحيث يتاح

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1611216 (A)



وبالنسبة لبيرو، فإننا نقوم بعملنا. ونحن بحاجة إلى إقامة شركات استراتيجية، وليس علاقات تعاونية، مع الولايات المتحدة وأوروبا والبلدان التي تستهلك فيها المخدرات. ويجب أن تفهم بأننا إذا لم نقم بمضافة جهودنا، فإننا لن نستطيع هزم أحد أكبر الشرور على هذا الكوكب، إلى جانب التهديدات التي يشكلها الاحترار العالمي وغير ذلك. وهذا هو السبب في عمل حكومة بيرو باستمرار وبلا كلل لما يقرب من خمس سنوات على القيام بمهامها، وتحديد أهداف ملموسة وتوجيه رسالة واضحة مفادها، بأننا نكافح آفة المخدرات. وما نحتاجه اليوم هو مطالبة العالم الصناعي الأول، أيضا بأن يكون على قدر مسؤولية التصدي للمخدرات، وإقامة شراكة استراتيجية، وليس كماؤكد، علاقة تعاون، لأن التعاون لا ينطوي على مسؤوليات.

وتتحمل جميعا مسؤولية في هذا الصدد. إن بيرو تقوم بذلك، وعلى أساس التزامنا الأخلاقي وإجراءاتنا، نطالب بأن يقوم أولئك الذين لديهم الأموال لشراء المخدرات بما ينبغي عليهم القيام به، وبناء شراكة استراتيجية لمكافحة هذه الآفة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يليه فخامة السيد إيفو موراليس أيمبا، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

الرئيس موراليس أيمبا (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بيباني بالتذكير بأن ما يسمى بالحرب على المخدرات، السيئة الصيت، قد أدت إلى سيناريو تنتهك فيه سيادة البلدان بصورة منتظمة، وإلى تدهور ظروف الصحة العامة والأمن الداخلي، وهيئة بيئة لزعة الاستقرار والتدخل والتلاعب بالديمقراطيات بين شعوبنا. فعلى سبيل المثال، قبل اعتماد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات في عام ١٩٦١، لم يكن هناك سوى ٧٠٠ ٤ هكتار من الكوكا في بوليفيا، ولكن بعد تجريمها، زادت

لأطفال المزارعين الذي يزرعون محاصيل غير مشروعة، إمكانية متابعتهم لدراساتهم العليا.

ونفذ أيضا برامج للنظافة الصحية الأساسية. وعندما تولت حكومتنا السلطة، لم تتمكن سوى أسرة واحدة في هذه المناطق الثلاث من الوصول إلى مياه الشرب. واليوم، وبعد ما يقرب من خمس سنوات في ظل حكومتنا، تحصل أسرتان من بين ثلاث أسر في المتوسط على مياه الشرب. وبالمثل، في هذه المناطق، لا يحصل سوى ٣٣ إلى ٣٥ في المائة على الكهرباء. واليوم، يحصل أكثر من ٨٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية على الكهرباء.

وفيما يتعلق بالسياسة الصحية، نقوم ببناء المراكز الصحية والمستشفيات لتمكين الناس في تلك المناطق، من التمتع بالخدمات الصحية في المناطق التي يعيشون فيها، بدل الاضطرار إلى السفر إلى مناطق أخرى في البلد. كما نقدم أيضا التدريب بحيث يمكنهم زراعة منتجات أخرى غير الكوكا. وفي الواقع، تقوم بيرو في المناطق التي تزرع الكوكا تقليديا، بزراعة وتصدير الكاكاو والبن. واليوم، تعد بيرو ثامن أكبر منتج للكاكاو في العالم، وذلك بفضل إنتاج الكاكاو، في المناطق التي كانت تزرع الكوكا بصورة غير مشروعة. وهذا ما نقوم به من جانبنا. لقد تمكنا من تدريب أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ أسرة في مجال تنويع المنتجات.

ولذلك أود طرح السؤال التالي: ما الذي تقوم به البلدان المستهلكة للمخدرات؟ حيث يتم إنتاج المخدرات، نظرا لوجود بلدان ومجتمعات قادرة على شراء كل غرام من الكوكاين. والسؤال المطروح هو ما تقوم به هذه البلدان المستهلكة لمواجهة ارتفاع الطلب على الكوكاين والمخدرات بصفة عامة. وأعتقد أن هذه مسألة تتعلق بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ونعتقد أنه لا بد من توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى كلا الجانبين.

وحيثما وجدت القواعد العسكرية للولايات المتحدة، شهدنا زيادة في الاتجار بالمخدرات والجريمة، وخصخصة الحكومات، وتحكم الفساد الناجم عن المخدرات في النظامين القضائي وذلك الخاص بالشرطة، إلى جانب الثروة غير المشروعة التي جمعت من خلال الرشوة والفساد، والجيش المشروعة التي هي في خدمة الامبراطورية. وتشكل القواعد العسكرية، والسرية المصرفية، وتجريم أوراق الكوكا والثقافات، وسائل للسيطرة الجيوسياسية. ولذلك، قررنا نحن البوليفيين تحرير أنفسنا من تأمين مكافحة الاتجار بالمخدرات، واقتراح نموذج يقوم على السيادة والكرامة، يكفل احترام حقوق الإنسان وأمن الأرض في إطار المسؤولية العامة والمشاركة، ومع المشاركة والمراقبة الاجتماعيتين.

وبتنفيذ سياستنا، تمكنا من خفض زراعة شجيرة الكوكا بنسبة ٣٤ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، بلغ صافي مساحة مقدارها ٢٠ ٤٠٠ هكتار، كما وثقتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دراسته الاستقصائية لرصد محاصيل الكوكا في بوليفيا في عام ٢٠١٤. وأكد ذلك التقرير أن لدينا أقل معدل لزراعة الكوكا في السنوات العشر الماضية. وبالمثل، فإن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها لعام ٢٠١٥، أقرت للمرة الأولى بما اتخذته بوليفيا من إجراءات ناجحة للتوصل إلى مستويات أدنى لإنتاج الكوكا، بتخفيض حصتها في إنتاج منطقة الأنديز الإنتاج إلى ١٥ في المائة. وبوليفيا هي حاملة الرقم القياسي على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بتخفيض زراعة الكوكا، مما يدل على نجاح النموذج البوليفي.

ونحن نقدر المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار المسؤولية المشتركة، بدون أي شروط سياسية مسبقة، مما عزز آليات المراقبة من خلال المشاركة الاجتماعية. كما نشيد

زراعتها بنسبة أكثر من ١٠٠٠ في المائة، لتصل إلى ٥٢ ٩٠٠ هكتار في ذروتها خلال عام ١٩٨٩.

وبالمثل، تؤكد البيانات فشل الحرب على المخدرات. وقد زاد تعاطي المخدرات في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات إلى استهلاك ما مجموعه ٢٤٦ مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما المخدرات غير المشروعة في عام ٢٠١٣. وبلغ هذا الرقم ١٥٠ مليوناً في أواخر التسعينات. وقد شهدنا زيادة في استهلاك المخدرات بحوالي ٤٠ في المائة على مدى العقدين الماضيين. وبلغ معدل الاستهلاك الكوكاين في الولايات المتحدة نسبة ١,٦ في المائة، في حين يبلغ المتوسط العالمي نسبة ٠,٤ في المائة. ووفق أي معيار أخلاقي، تمنح الولايات المتحدة شهادات للدول، أو تحرمها منها، مع علمنا بأنه لن يتم القيام بأي شيء من أجل التقليل من ذلك الطلب، وبأن أقصى أعداد مستخدمي الكوكاين تعيش في تلك الدولة.

ووفقاً للبيانات المقدمة من الأمم المتحدة، ينمو اقتصاد الاتجار غير المشروع بالمخدرات بالتدرج، في جميع أنحاء العالم، ومثل بحلول عام ٢٠١٣ قيمة تجزئة قدرها ٣٣٠ بليون دولار، رغم إنفاق ١٠٠ بليون دولار على النظام العالمي لمكافحة المخدرات. ولجميع هذه الأسباب، يجب أن ننظر في الخلفيات الجيوسياسية للحرب على المخدرات.

ومع انتهاء الحرب الباردة وعملية كوندور، أملت الولايات المتحدة في الحد من الحاجة إلى القيام بالانقلابات، وبذلك قدمت مبررات سياسية لدعمها للدكتاتوريات. وأعتقد أن مشكلة المخدرات توفر ذريعة مآكرة لتطبيق منطق الإمبريالية على مراقبة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة، بغية التدخل في إقامة الدول. وأذنت الإمبراطورية بهذه الحرب المناقفة، من أجل التغطية على استراتيجيتها العسكرية الجيوسياسية التدخلية، في مناطق غنية بالموارد الطبيعية من أجل التحكم فيها ونهبها.

رئيس البلد الذي يمثل أكبر مستهلك للمخدرات، بإعلان الحرب على المخدرات. إنني هنا اليوم لأتكلّم بالنيابة عن البلد الذي قدم أكبر قدر من التضحيات ودفع أعلى ثمن من جراء تلك الحرب.

والسؤال الأول الذي يتعين علينا أن نطرحه، عند النظر في تلك الجهود التي دامت لسنوات و عقود وقرون طويلة، هو: بعد إزهاق كل هذا العدد الكبير من الأرواح، وبعد الكثير من الفساد والعنف والفساد، وتبديد أعمار كثيرة في السجون، هل يمكننا القول أننا كسبنا الحرب؟ وهل يمكننا القول، على الأقل، أننا بصدد كسبها؟ وللأسف، فإن الجواب هو "لا" المدوية. فنحن لم نفرز ولننا بصدد الفوز. وبالتالي، فإن المنطق والحس السليم يقتضيان أن نقوم بإعادة التفكير في المسألة. فإذا لم يتم العلاج الذي وصفناه - والذي كان يستند أساساً إلى القمع - بل المشكلة حتى الآن، فقد حان الوقت لإعادة صياغة ذلك العلاج. وذلك هو سبب وجودنا هنا.

وفي مؤتمر قمة الأمريكتين المعقود في كارتاخينا في عام ٢٠١٢، تكلمت عن الحاجة إلى إجراء استعراض متعمق وقائم على الأدلة، بدون أوجه التحيز وبدون أيديولوجيات، بغية الخروج باستراتيجية عالمية موجهة نحو تحقيق النتائج بشأن مشكلة المخدرات. وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، نحن نمضي قدماً في ذلك الاتجاه.

وعلى الصعيد الدولي، اقترحنا بالاشتراك مع المكسيك وغواتيمالا، جعل هذه الدورة الاستثنائية أمراً واقعاً. واعتمدنا الوثيقة الختامية (القرار د-١٠/٣٠، المرفق) التي تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، تقترب من رؤية أشمل وأكثر توازناً في مكافحة المخدرات. ولكن علينا أن نعترف بأن ذلك ليس كافياً، وأن هناك شوطاً طويلاً جداً لا يزال يتعين علينا قطعه. وماذا نُجْزِ أساساً؟ لقد تم التسليم بأن اتفاقيات المخدرات تتضمن هامشاً من المرونة في تنفيذها وأنه يجب تكييفها مع

بدور الأمم المتحدة في بوليفيا، الذي أسهم في تعزيز قدرات مؤسساتنا على مواجهة الجريمة المنظمة.

وأدعو هذه الدورة الاستثنائية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتخليصنا من مشكلة المخدرات - بدون أن ندعي الهيمنة - وتفكيك القواعد في أمريكا الشمالية، وإنهاء التدخل والتحقق الانفرادي، واتخاذ قرار بإنهاء السرية المصرفية بصورة نهائية.

وأخيراً، تعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أننا نحتاج إلى مناقشة واسعة وشاملة، استناداً إلى الحقائق المحددة لكل دولة، في إطار مبادئ السيادة وعدم التدخل واستناداً إلى احترام التشريعات الداخلية لكل دولة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض على الجميع ورقة من أوراق الكوكا، وهي خضراء اللون في حالتها الطبيعية. وورقة الكوكا هاته في حالتها الطبيعية، وباعتبارها ثمرة من ثمار أمنا الأرض، ورقة مقدسة، سقطت ضحية للتجار بالمخدرات خدمة لمصالح الرأسمالية، وتستخدم ظلماً ذريعة للهيمنة. وورقة الكوكا هي غذاؤنا الصحي والمغذي ودواؤنا وجزء من روحنا المجتمعية وثقافتنا وهويتنا. وهي أضْحِيَّتْنا من أجل الحياة، لا من أجل الموت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يليه فخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): في عام ١٩١٢، عندما تم التوقيع على اتفاقية الأفيون الدولية في لاهاي، كان هدفها المعلن هو تحقيق الإزالة التدريجية لتعاطي الأفيون والمورفين والكوكايين. وقد صدر ذلك الإعلان قبل أكثر من قرن. وبعد ذلك بنصف قرن، في عام ١٩٦١، وفي نفس المكان، اعتمدت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات. وبعد ذلك بعشر سنوات، قام الرئيس آنذاك ريتشارد نيكسون،

بالمخدرات، أي بصغار المزارعين، أو ما يسمى بناقلي ومستهلكي المخدرات الذين تعج بهم السجون في جميع أنحاء العالم. كيف يمكنني أن أوضح لفلاح كولومبي بسيط أنه سيذهب إلى السجن بسبب زراعته للماريوانا، بينما بوسع أي شخص في ولايتي كولورادو وواشنطن في الولايات المتحدة أن يزرعها وبيعها ويستهلكها بحرية؟ هذا غير منطقي. يجب علينا أن نركز كفاحنا على أقوى الحلقات في سلسلة المخدرات، وهم كبار تجار المخدرات، والموردين للسلائف الكيميائية والمنظمات التي تيسر غسل الأموال. علينا أن نوجه ضربة للمافيا في المكان الأشد إيلا ما لها. ولكن كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟ يمكن لنا ذلك بتعقب الأرباح غير المشروعة وحرمانها من الأرباح الباهظة التي تولد قدرا كبيرا جدا من العنف والفساد. ولا بد لنا من الاعتراف بأمانة بأنه ما دام عالمنا ليس خاليا من الكحول والتبغ والعنف، فلن تتمكن من إقامة عالم خال من المخدرات. ومع ذلك، هناك مجموعة من الخيارات يمكننا استكشافها لتحسين أداؤنا ضد تلك الآفة، مما يوفر الحماية للبشر، ويتيح الفرص للمجتمعات الريفية الرهينة للتجار بالمخدرات حاليا.

إن كولومبيا ليست بصدد الدعوة إلى تقنين المخدرات غير لمشروعة. فلا ينبغي أن يساور الشك أحدا بأن كولومبيا ستواصل العمل من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، مع الاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة ببدايل مشروعة واعتراض سبيل القوارب والطائرات المستخدمة في نقل المخدرات، لأن مكافحة المخدرات بالنسبة لكولومبيا ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل أيضا مسألة تتعلق بالأمن الوطني.

حققنا نجاحا في العديد من الجبهات. فقد سحقنا التكتلات الكبيرة التي كانت تعتبر قوة لا تقهر في ميدلين وكالي والوادي الشمالي. ونعمل اليوم على إحلال السلام في بلدنا مع أفراد مجموعات حرب العصابات الذين شاركوا في سلسلة الاتجار

الظروف الخاصة لكل دولة. كما أحرز تقدم في ضمان إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للاستعمال الطبي والعلمي، كما هو الحال بالفعل في كولومبيا، وفي البحث عن تدابير للحد من المخاطر والأضرار الناجمة عن الاستهلاك.

وماذا بقي مما لا يزال يتعين علينا القيام به؟ وأجيب بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وما بقي هو أن نتفق على أن حقوق الإنسان والاتفاقيات التي تعترف بها وتحميها لا يمكن أن تحال إلى المرتبة الثانية فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات. فالكثير من الدول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كولومبيا، لا تعتبر عقوبة الإعدام عقوبة مناسبة تحت أي ظرف من الظروف وترى أنه، على الأقل، يجب اعتماد وقف اختياري على تطبيقها على الجرائم المتصلة بالمخدرات، بينما يجري بناء توافق في الآراء من أجل القضاء عليها. ومن علامات التقدم الأخرى أننا أدرجنا في الوثيقة عقوبات بديلة لأحكام السجن وأعلنا عن أهمية مبدأ التناسب في إصدار الأحكام.

وبالمثل، من منظور حقوق الإنسان، لا يزال يتعين علينا التأكيد بوضوح على أن تعاطي المخدرات يشكلة تتعلق بالصحة العامة، وهي على هذا النحو، لا تتطلب معاملة جنائية. وقد فكرت في السيناريو التالي، وأقترح أن أن يحدو جميع الحاضرين نفس الحدو.

اسألوا أي أم إن كانت تفضل أن يقضي ابنها المدمن على المخدرات عاما في السجن أو ما إذا كانت تفضل أن يتلقى العلاج مع الخدمات الصحية من أجل إعادة التأهيل. ما من أم تجبذ إرسال ابنها إلى السجن، لأن جميع الأمهات يتمنين الأفضل لأطفالهن، ولأن السجون وُجدت للمجرمين لا للمدمنين. واسمحوا لي أن أقول في معرض كلامي أنه كثيرا ما يتحول المدمنون إلى مجرمين أثناء وجودهم في السجن.

لا يزال يجب علينا أن نسلم بأن التدابير القمعية تؤثر بطريقة غير متوازنة في أضعف الحلقات في سلسلة الاتجار

لقد بدأنا اليوم عملية لا رجعة فيها ترمي إلى تغيير السياسات المتعلقة بالمخدرات، وسوف نواصل تلك العملية. وعلينا الاستمرار في ذلك من أجل رفاه البشرية.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد جورج جوس بامبوريديس، وزير الصحة في قبرص. **السيد بامبوريديس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية):** أقدر منحي هذه الفرصة لمخاطبة هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالنيابة عن جمهورية قبرص. تؤمن قبرص بإيمان راسخا بأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية تتيح لنا الفرصة للتوصل إلى حلول مجدية يمكن أن تلقى تأييدا لمشكلة المخدرات العالمية، وكذلك للتوصل إلى أرضية مشتركة استنادا إلى المعاهدات الدولية.

تؤيد جمهورية قبرص تأييدا تاما موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لنهج متوازن يستند إلى الأدلة مع التركيز على الفرد وحماية المجتمع ككل. ونرى أن الإدمان على المخدرات مشكلة للصحة العامة وحقوق الإنسان، والمشكلة الأولوية يجب أن تدار بطريقة متكاملة تدرك ما يكتنفها من تعقيد. اسمحوا لي أيضا أن أرحب بالسيد مارغريت تشان على دعوتها إلى اتباع نهج نحو العقاقير يراعي الصحة العامة.

إن قبرص بالاشتراك مع زملائنا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما برحت تعارض بشدة وبشكل قاطع عقوبة الإعدام في جميع الظروف، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات. ونعتقد أن عقوبة الإعدام تحط من كرامة الإنسان، لأن الأخطاء في تطبيقها لا رجعة فيها. كما أننا نعتقد بقوة أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين الوطنية الخاصة بجميع جرائم المخدرات ينبغي أن تتناسب مع خطورة الجرم. وعلى نفس المنوال، ينبغي توفير بدائل للسجن لتعاطي المخدرات بغية إبقائهم خارج السجن وإعطائهم فرصة ثانية لالتماس العلاج. وهذا هو ما نفعله الآن في بلدنا.

بالمخدرات لتحويلهم إلى حلفاء لنا في القضاء على المحاصيل غير المشروعة وفي تعزيز مشاريع الإنتاج البديلة. وإذا نجحنا في مسعانا، فإن ذلك سيمثل نقلة تاريخية وإيجابية، ليس لكولومبيا فحسب، بل أيضا للعالم بأسره. واليوم نعمل ضد التكتلات الصغيرة، لأن المجرمين يتكيفون ويتغيرون، ولا بد للدول التي تكافحهم من أن تفعل ذلك أيضا. ولا يسعنا إلا أن نظل يقظين. إننا نتخذ خطوة جريئة إلى الأمام، ولكن يجب علينا أن نمضي قدما. إن النقاش بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات لا ينتهي بانتهاء هذه الدورة الاستثنائية. بل ما لبث أن بدأ.

يجب أن نعمل على التوفيق بين مختلف المواقف بحيث في عام ٢٠١٩، عندما نقيم ما تم القيام به بموجب الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، نكون قد حققنا الهدف المتمثل في توافق عالمي جديد في الآراء بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات. ويجب أيضا أن تشمل المناقشة الموسعة للجنة المخدرات، الأمين العام والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة المعنية بالصحة وحقوق الإنسان والتنمية، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

بالإضافة إلى ذلك، حتى نكون موضوعيين قدر الإمكان، نحتاج إلى دعم مجموعة ملتزمة التزاما واضحا باستعراض السياسات العالمية والأهداف بغية إعدادنا على نحو أفضل لعام ٢٠١٩. وفي ذلك الصدد، نتفق مع الاقتراح الذي قدمته بلدان عديدة ومؤداه أن يُطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة للمساعدة في تقييم أسس السياسات الحالية واقتراح الإصلاحات اللازمة.

إن كولومبيا كما فعلت حتى الآن، ستواصل بذل قصارى جهدها بشأن هذه المسألة. وسنواصل التعاون مع الدول الأخرى حتى يمكننا أن نستفيد من تجربتنا. وما برحنا نقوم بذلك بالفعل في سائر بلدان أمريكا الوسطى وفي أجزاء أخرى من العالم.

عن شواغل حكوماتنا. ونحن هنا أيضا للإعراب عن مطالب مواطنينا بإدراج إصلاح قانون المخدرات في جدول الأعمال. إن فوائد نهج تخفيف الضرر لم تكن قط واضحة تماما. هذه فرصة تاريخية للمجتمع العالمي لكي يعيد النظر في نهجه نحو العقاقير وإيلاء الأولوية للصحة وحقوق الإنسان والسلامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طيب لوح، وزير العدل وحافظ الأختام في جمهورية الجزائر الديمقراطية.

السيد لوح (الجزائر): سيدي الرئيسة، بالنيابة عن الجزائر أود في البداية أن أهنئ السيد موينس على ترؤسه هذه الدورة الاستثنائية، تؤيد بلدي البيان الذي أدلى به السيد محمد حسن زروق، ممثل جمهورية السودان باسم المجموعة الأفريقية.

إن الجزائر تؤكد بأن مشكلة المخدرات قد تزايدت تهدداتها، إذ تجاوزت المخاطر التقليدية، وأصبحت ذات علاقة وطيدة بتمويل الإرهاب الدولي المهدد للإنسانية جمعاء. بل المهدد على أمد حتى للسير العادي للديمقراطيات في العالم، إن لم يتم التصدي له بمنتهى الفعالية. إن تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات مثلما يجد دوافع في الأرباح التي يدرها هذا النشاط، يجد أيضا في عدم الاستقرار السياسي والأمني أرضا خصبا يتجذر فيها. وقد تأكدت روابطه بالإرهاب حيث أصبح أحد أهم مصادر تمويله، إلى جانب عوائد البيع غير المشروع للنفط ودفع الفديات مقابل تحرير الرهائن.

إن الجزائر بحكم موقعها كجهة عبور يساورها قلق من ضعف السياسات المنتهجة للحد من العرض. كذلك تعتبر أن رفع التحريم عن استعمال المخدرات، لا سيما القنب الهندي لأغراض غير تلك المحددة في الاتفاقيات، تمثل تراجعا عن المكتسبات التي تم تحقيقها خلال العقود الماضية. وفي إطار برنامج الإصلاحات لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، تعمل الحكومة الجزائرية على تنفيذ الاستراتيجية

بغية التصدي للتحدي الذي تشكله المخدرات وما يتصل بذلك من عواقب سلبية، نرى أنه ينبغي تعزيز سياسات المخدرات القائمة على الأدلة بتدابير فعالة من حيث التكلفة. لقد نفذت هذه التدابير في الاتحاد الأوروبي، وأثبتت فعاليتها في خفض عدد الوفيات المتصلة بالمخدرات والجريمة والأمراض المعدية. ويشمل ذلك تدابير الحد من الأضرار، مثل علاج بديل للمواد الأفيونية المفعول، وبرامج تبادل الحقن وتوفير النالوكسون. ونحس بقوة الدول الأعضاء على النظر في تنفيذ أو تعزيز هذه التدابير في سياق خفض الطلب على المخدرات بوصف ذلك جزءا من النهج المتوازن.

كذلك تود قيرص أن تشدد على المسائل التالية بوصفها نقاطا هامة للنظر فيها اليوم وهي: ينبغي زيادة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة لاستخدامها من قبل المجتمع العلمي والطبي؛ ينبغي تعزيز الدور التشاركي للمجتمع المدني والأوساط العلمية في جميع جنبات السياسات المتعلقة بالمخدرات؛ لدى معالجة ظاهرة المخدرات والاحتياجات المختلفة للرجال والنساء، ينبغي الاعتراف باحتياجات الشباب والأطفال؛ ينبغي التصدي للتحدي المتمثل في المؤثرات النفسانية الناشئة الجديدة والدور الذي تؤديه شبكة الإنترنت في عرض المخدرات؛ وتعزيز السياسات الفعالة لإنفاذ القانون في ميدان الإنتاج والتصنيع غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، وينبغي أن تكون تلك السياسات جزءا لا يتجزأ من نهج متوازن.

يؤسفنا أن الرؤية في إقامة عالم خال من المخدرات أمر غير واقعي. ومع ذلك، يسعى جميع المشاركين في هذه الدورة إلى وضع سياسات ومعايير يمكن التحقق منها ويكتب لها النجاح، مما يعود بالنفع على حياة الناس الذين يعانون من الإدمان على المخدرات.

على الدول الأعضاء أن تعترف بأن النهج العالمي نحو مسألة المخدرات بحاجة إلى تنقيح كبير. إننا نجتمع هنا للإعراب

مسؤولون عن التوصل إلى اتفاقات، وإحراز تقدم والامتنال لأهدافها. إن تلك ليست مهمة سهلة. إذ أن الأنواع العديدة للاستهلاك والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمشاكل المرتبطة بهما تختلف من بلد إلى آخر، مما يجعل المناقشة معقدة. وعلاوة على ذلك، من الصعب الاتفاق على استراتيجيات مشتركة. ومهما يكن من أمر، فإن البحث عن أطر عمل فعّالة ومتسقة ومتعددة الأطراف مسألة عاجلة ولازمة.

نعتقد أن المشاكل المرتبطة بالاستهلاك، وسلسلة الإنتاج والاتجار غير المشروع بالمواد والظواهر الأخرى ذات الصلة، مثل الفساد والعنف وغسل الأموال، كلها تحدث أثرا عميقا على صحة مواطنينا. وهذا يؤثر على الديناميكية الاقتصادية والسياسية في بلداننا، والمعايير التي تشكل النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا، وقبل كل شيء، تؤثر في الأمن الوطني والدولي. في ذلك الصدد، فإن شيلي بلد عبور للاتجار غير المشروع بالمخدرات. في مواجهة التحدي العالمي الذي لا يعرف حدودا والذي ما انفك يتكرر عن طريق جلب المواد والآليات الجديدة للاتجار، يجب علينا أن نتصرف بشكل موحد، وبواقعية و باحترام كامل لحقوق الإنسان، ودراسة عواقب المشكلة والأسباب الهيكلية لها.

تعتقد شيلي أن خمسة جوانب ينبغي أن تحدد الطريق المفضي قدما بعد هذه الدورة الاستثنائية.

أولا، نؤمن بأهمية تحقيق التوازن في استراتيجيات كل جانب من شتى جوانب مشكلة المخدرات العالمية، أي العرض والطلب والتنسيق والتعاون الدوليين.

ثانيا، علينا أن نفهم أن حقوق الإنسان لا جدال فيها مطلقا.

وفي ذلك الصدد، فإننا نأسف لوجود بلدان حتى الآن تعاقب فيها الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات بالإعدام.

الوطنية لتعزيز دور المجتمع المدني بالتنبيه إلى أخطار هذه الآفة، إلى جانب إيلاء عناية خاصة للتكفل بالمدمنين.

أما في إطار مواجهة تطور أساليب تهريب المخدرات، وما يرتبط بها من نشاطات إجرامية، فيتم تكييف المنظومة القانونية باستمرار. كما تم إنشاء جهات قضائية متخصصة في قضايا المخدرات، والتهريب والجريمة المنظمة، إلى جانب وضع منظومة قانونية لحماية الشهود. وعملت الجهات القضائية أيضا على تفعيل آليات التعاون الدولي بقصد جمع الأدلة، وحجز ومصادرة عائدات الاتجار بالمخدرات في عدة قضايا.

لقد شاركت بلادي في المشاورات التي أفضت إلى صياغة التوصيات التي تعتمدها دورتنا هذه. وأود في هذا المقام أن أرحب بالتوافق الذي تم التوصل إليه، ونحن نتطلع إلى ترجمته إلى حلول ميدانية وفعلية وفقا لما تضمنته الاتفاقيات الدولية التي تشكل الإطار الأساسي لمكافحة آفة المخدرات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد هيرالدو مونيز، وزير الخارجية في جمهورية شيلي.

السيد مونيز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد أتيت من

أمريكا اللاتينية التي تعتبر من بين أكثر المناطق تضررا من مشكلة المخدرات العالمية. وكما سمعنا هذا الصباح مباشرة من بعض رؤسائنا الإقليميين، تشهد منطقتنا في كل يوم، أكثر التعبيرات مأساوية عن آفة المخدرات المروعة في مدنها وشوارعها. ونتيجة لذلك، تكونت لدينا خيرة تراكمية. لقد تعلمنا دروسا استفدنا منها، وطورنا نماذج للسياسات العامة تمكنا من خلالها، بدرجة من النجاح، صغيرة كانت أم كبيرة، من التصدي لكل جانب من جوانب المشكلة.

لقد تعهد بلدي، شيلي، باحترام وتعزيز الاتفاقيات والبرامج الدولية لمكافحة المخدرات. وأعضاء المجتمع الدولي

المعتمدين في عام ٢٠٠٩ والساعين إلى الحد بدرجة كبيرة من زراعة وإنتاج المخدرات، فضلا عن تخفيض الطلب عليها وتقليل مخاطرها المتصلة بالصحة بحلول عام ٢٠١٩. وترحب منغوليا أيضا بالوثيقة الختامية (القرار د١-٣٠/١، المرفق) لهذه الدورة الاستثنائية، فضلا عن تأييدها.

ولم يؤد نمو الاتجار بالمخدرات إلى ارتفاع الطلب عليها فحسب، بل أدى أيضا إلى تزايد مصدر الدخل المرتبط مباشرة بغسل الأموال والفساد ومن ثم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ففي منغوليا، ارتفع معدل الجرائم المتصلة بالمخدرات بنسبة ٦٩ في المائة. وعلى سبيل المثال فقد تضاعف عدد النساء، اللائي يشاركن في الجرائم المتصلة بالمخدرات خلال السنتين الماضيتين. وعليه، تولي حكومة منغوليا أهمية كبيرة لتعزيز الاستجابات التشريعية والتنظيمية الوطنية للتحديات الناجمة عن تلك الجريمة.

وقد شرعنا في إدخال إصلاحات شاملة للعدالة الجنائية في بلدنا بهدف مكافحة الجرائم عبر الحدود الوطنية الناشئة حديثا، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعملنا في سياق مبادرة الإصلاح هذه عن طريق مراجعة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، علاوة على سن مجموعة من القوانين بهدف تعزيز نظام العدالة الجنائية وفقا للمعايير الدولية. وألغينا تماما عقوبة الإعدام على جميع الجرائم، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات. وترتكز سياسة حكومة منغوليا لمكافحة جرائم المخدرات على الحد من العرض بالإضافة إلى تجريم الجرائم المتصلة بالمخدرات والمحاكمة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وما زلنا نتعاون بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

ونعيد تأكيد عزمنا على التصدي لمشكلة المخدرات ومواصلة الدعوة إلى بناء مجتمع خال من تعاطي المخدرات.

ثالثا، يجب علينا تعزيز الصحة العامة على سبيل الأولوية. فلن تتمكن من التصدي لتلك الظاهرة بدون توفير نظم العلاج وإعادة التأهيل، والوقاية قبل كل شيء.

رابعا، يجب علينا أن ندرك أهمية التنمية الشاملة والمستدامة. ولن تكون مكافحة المخدرات فعالة بدون توفير الفرص والإدماج الاجتماعي وتوفير الوظائف فضلا عن سعي المجتمعات إلى تحقيق العدالة والمساواة.

خامسا وأخيرا، نرى أن من الضروري إدراج منظور جنساني، علاوة على إشراك المرأة في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات.

ونثق في تعددية الأطراف باعتبارها آلية فعالة لوضع استراتيجيات للتصدي للتحديات المعقدة كهذه. ونحن واثقون من أن الالتزامات التي تم التعهد بها هنا ستكون فعالة في إيجاد أفق آمن سلمي وعادل للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جيجميدياش بيارتسيستيغ، وزيرة الدولة بوزارة العدل في منغوليا.

السيدة بيارتسيستيغ (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز بالنسبة لي أن أحاطب، باسم حكومة منغوليا، هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

بداية، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي التام بالتنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية الثلاث المعنية بمراقبة المخدرات. ففي عام ١٩٩٠ صدّقت منغوليا على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، وصدّقت في عام ١٩٩٩ على اتفاقية المؤثرات العقلية، وصدّقت في عام ٢٠٠١ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية. وتؤيد منغوليا بقوة الإعلان السياسي وخطة العمل

تعزيز التعاون الدولي الفعال. وبالتالي، ندعو جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى المساعدة في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الشأن، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على التصدي بصورة فعالة لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها .

وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري تعزيز التعاون الثنائي، ولا سيما التعاون عبر الحدود، بغية معالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات. وتشمل الصكوك الثنائية الفعالة التوصل إلى اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة بين البلدان فيما يتعلق بالمسائل الجنائية. وقد وقّعت منغوليا على ٢٣ اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين مع تسعة بلدان، وهي تتوقع إبرام المزيد من هذه الاتفاقات في المستقبل القريب. ونشجع بل نقترح إبرام اتفاقات المساعدة القانونية والتعاون المتبادلين وغيرها من الصكوك الثنائية .

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام حكومة منغوليا القوي بمواصلة وتعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية بغية تعزيز الشراكات اللازمة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، رئيسة وفد جمهورية نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به المراقب عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/S-30/PV.1).

وتمثل مشكلة المخدرات العالمية تهديداً خطيراً لسلام الدول وسيادتها، وتقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

وهناك تحديات مستمرة ومرتفعة وتقتضي اتباع نهج متوازن إزاءها، بما في ذلك زيادة التركيز على الوعي العام بمخاطر الاستخدام غير المشروع للمخدرات، وجدوى إعادة تأهيل متعاطي المخدرات وتوفير الخدمات الصحية لهم. وفي عام ٢٠١٢ وافقت حكومة منغوليا على برنامج يرمي إلى زيادة توعية الجمهور بمشكلة المخدرات. وقد نُفذ البرنامج بنجاح على الصعيد الوطني وبُذلت فيه جهود كُرّست للمدارس الثانوية والجامعات. وأطلقت وزارة العدل أيضاً حملة لمكافحة المخدرات بإنشاء لجنة وطنية تتألف من وزارة الصحة والشرطة ووكالة الاستخبارات، وهيئة أمن الحدود ومكتب المدعي العام بهدف منع ومكافحة تعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، فضلاً عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحةها. ولدينا ٢١ لجنة فرعية لمنع الجريمة وهي تعمل في جميع المقاطعات، إلى جانب عملها المباشر مع الشباب في الميدان بهدف تعزيز أنشطة وأنماط الحياة الصحية. وعلاوة على ذلك، نفذت حكومة بلدنا خلال السنوات الثلاث الماضية أنشطة مكثفة للقضاء على زراعة القنب.

ولكي تكون مكافحة الاتجار غير المشروع فعالة حقاً، فلا بد من إنفاذ القانون بطريقة تتسم بالمهارة والقدرة. وما زلنا نسعى إلى تحسين قدرة وكالات إنفاذ القانون في بلدنا، ولا سيما الشرطة وحرس الحدود. وفي إطار ذلك الجهد، اعتمدت حكومة منغوليا سياسات تعنى بإدارة أمن الحدود وتنظيم الهجرة، واتخذت التدابير اللازمة لبناء القدرات في قطاع إنفاذ القانون. وبالرغم من هذه الجهود، ما تزال وكالات إنفاذ القانون تواجه تحديات عديدة من قبيل عدم توفر المهارات المتقدمة والموارد اللازمة للتحقيق في الجرائم الصعبة المتعلقة بالاتجار عبر الحدود الوطنية .

وما تزال مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشاركة ينبغي التصدي لها في إطار متعدد الأطراف عبر

والسياسي والتنمية المستدامة لشعوبنا. وما تزال حكومة بلدنا، بقيادة رئيس الجمهورية، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، على موقفها الحازم فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية استنادا إلى الرعاية والعلاج الشاملين. ونيكاراغوا ليست منتجا ولا مستهلكا للمخدرات، علما بأنها تقع في قلب أمريكا الوسطى، غير أنها للأسف، تقع في منطقة عبور. ونسلم بالأهمية المطلقة لاتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات لعام ١٩٦١ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٢، والاتفاقيات المبرمة في العامين ١٩٧٢ و ١٩٩٨، وندعو إلى تنفيذها بشكل فعال.

إن إلغاء الضوابط التنظيمية وتقنين المخدرات لا يمثل خيارا مجديا، لأنهما يشجعان على تعاطي المخدرات ويتناقضان مع الصكوك الدولية السارية حاليا، ويشكلان عناصر رئيسية لنظام حظر المخدرات. ويجب التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، مع مراعاة أن الأولويات الوطنية للدول وخصائص نظمها القانونية الوطنية تمثل امتثالا دقيقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعدُّ مشكلة المخدرات العالمية جزءا لا يتجزأ من المشكلة الأكبر المتمثلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وقد أدى كلاهما إلى ارتفاع مستويات العنف وانعدام الأمن، وألحق الضرر بالكثير من المناطق والبلدان في العالم.

وختاما، شاركنا في مناقشات فيينا ونشارك في هذه الدورة الاستثنائية من أجل التفكير بشأن مشكلة المخدرات العالمية وتحليل ومناقشة الوسائل الفعالة اللازمة لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول من أجل مصلحة جميع شعوبنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية فنلندا.

السيد سوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم دولة الأعضاء خلال هذه الدورة الاستثنائية (انظر A/S-30/PV.1)

ونلاحظ أنه لم يكن بالإمكان معالجة العديد من المسائل الهامة في الوثيقة الختامية (القرار د-١/٣٠، المرفق)؛ ومع ذلك فإننا نعتبر الوثيقة إنجازا. وتعتقد فنلندا أنه يجب أن تنفذ اتفاقيات المراقبة الدولية للمخدرات بصورة شاملة فيما يتعلق باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، إذ ينبغي أن تكون صحة ورفاه وسلامة الناس والمجتمعات في صميم السياسات

وأود أن أؤكد مجددا مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة. ونؤيد من خلال ذلك المنظور التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وندعو إلى توفير المزيد من الموارد المالية واللوجستية لبلدان المرور العابر كي يستنى لنا المضي قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

تظل مشكلة المخدرات العالمية تشكل تحديا للأمن العالمي والإقليمي ولصحة ورفاه الجنس البشري. ولذلك، فإننا نفذنا سياسات عامة واستراتيجيات بشأن المخدرات تركز على

فيجري تبادل المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها أجهزة إنفاذ القانون والسلطات الأخرى ذات الصلة، وتحلل الحالات مشاركة ويستجاب لها بطريقة منسقة. وجدير بالذكر أن الشرطة أيضا أن تؤدي دوراً رئيسياً في التدابير التنفيذية للحد من الضرر. كما نود أن نبرز حقيقة أن التحقيقات الجنائية المشتركة مع بلدان أخرى، ولا سيما تنفيذ مفهوم أفرقة التحقيق المشتركة، تحسن التعاون الدولي حقيقة. ونتيجة لذلك، يصبح التحقيق أكثر فعالية، وتثبت المسؤولية الجنائية في المكان المناسب. وتعتبر فنلندا أن التعاون ناجح جدا.

ولا ترى فنلندا أن المسألة الرئيسية فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالمخدرات اليوم هي ما إذا كان ينبغي دعم السياسات القائمة على الصحة أو تلك القائمة على المراقبة. إننا نحث الدول على تعزيز السياسات التشاركية العامة والشاملة للتعامل مع الحقائق والتحديات المتنوعة التي تواجهها الدول. ونعلم من التجربة أنه من أجل تحقيق أفضل النتائج في مجال الصحة والرفاه، فإن التعاون المتعدد التخصصات بين الوكالات الدولية والسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الشعبية، أمر مطلوب. وبالتالي، فإننا نرى أن من شأن النهج السياسي الأكثر تشاركية في تنفيذ توصيات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهامة في معالجة مشكلة المخدرات العالمية على نطاق أوسع.

وأخيراً، وإذ تتابع فنلندا عن كثب المناقشات والمفاوضات المفوضية إلى الدورة الاستثنائية الحالية، فإنها ترى أنه يوجد، بالفعل، مجال لمشاركة أكثر شمولاً في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن للسيد مستفيض الرحمن، المدير العام في وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

المتعلقة بالمخدرات. ونكرر، في ذلك السياق، النداءات التي وجهها العديد من الوفود من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

ولم يغير نجاحنا في تنفيذ تدابير تقليل الضرر، في فنلندا، من التزامنا بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. فقد فرضنا حظراً شاملاً على المخدرات. غير أننا نرى في الوقت نفسه أن من يحتاجون إلى المساعدة كذلك لهم الحق في الحصول على الخدمات. إن الآثار الإيجابية للحد من الأضرار ملموسة في فنلندا. فقد قل عندنا عدد الإصابات الجديدة السنوية بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية وسط متعاطي المخدرات بالحقن. وقد حسن توفير معدات الحقن واللقاحات واختبارات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهاب الكبد من دون الكشف عن الهوية وإتاحة تدابير الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن العلاج الاستبدالي بالمواد شبه الأفيونية، صحة السكان المستهدفين بشكل ملموس. وتشير الأدلة إلى أن تلك التدابير قد خفضت الجرائم المتصلة بالمخدرات وزادت الأمن في مجتمعاتنا.

وقد تعلمنا أنه إذا أردنا حقاً الوصول إلى أكثر الفئات حرماناً من بين متعاطي المخدرات وتطوير أفضل الخدمات لهم، فإن مشاركة الفئات المستهدفة مهمة للغاية. وقد أخذنا، في سياستنا الوطنية بشأن المخدرات، القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل الشواغل الجنسانية، في الاعتبار. غير أننا نعترف بأنه لا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد من العمل لتلبية احتياجات الأقليات الجنسية، من جملة أمور.

كما نود أيضاً أن نعرب عن قلقنا إزاء ظهور المؤثرات النفسانية الجديدة. وكما سبق أن أبرز وفد الاتحاد الأوروبي، نعيد تأكيد التزامنا بالتصدي للتحديات والتهديدات المتزايدة التي تشكلها هذه المواد الجديدة، لا سيما للشباب.

إن التعاون بين الوكالات فيما بين الشرطة وموظفي الجمارك وحرس الحدود هو أحد مصادر قوتنا في فنلندا.

تشكل جزءاً لا يتجزأ من العوامل في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتحتّم مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات والفساد من أجل تحقيق مجتمعات مستقرة ومؤسسات فعالة، الأمر الذي يشكل أساساً للتنمية المستدامة. إن المخدرات لا تؤثر فحسب على التنمية والحياة الكريمة، ولكن أيضاً على الاستقرار والأمن.

وتولي حكومة بنغلاديش أهمية كبيرة لمكافحة مشكلة المخدرات. ونحن نضطلع بحملة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وبمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية ذات الصلة. ولدنا إطاراً قانونياً قوياً. وقد صدر قانون مكافحة المخدرات على المستوى الوطني في عام ١٩٩٠، وجرى استكمالها في وقت لاحق بعدد من القواعد والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة. ونوفر لمدمني المخدرات ما يلزم من مرافق العلاج وإعادة التأهيل. وشرعنا أيضاً في حملة توعية واسعة النطاق بشأن مكافحة المخدرات من أجل التصدي لمشكلة المخدرات. وعززنا قدرات وكالات إنفاذ القانون لدينا على مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن بنغلاديش طرف في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ووقعنا مذكرات تفاهم مع العديد من بلدان المنطقة، مثل ميانمار والهند وجمهورية إيران الإسلامية، بشأن منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومكتب رصد جرائم المخدرات لمكافحة التحدي المتمثل في المخدرات غير المشروعة.

إننا ندرك أن التصدي لمشكلة المخدرات غير المشروعة يتطلب على المدى الطويل اتباع نهج متكامل ومتعدد

السيد مستفيض الرحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية. يتيح لنا هذا التجمع فرصة هامة لتعزيز عزمنا في التصدي لهذا التحدي الهائل في عصرنا. إن مشكلة المخدرات تؤثر على كل أمة وعلى كل قطاعات المجتمع. ولا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه خال من هذه الآفة. ولذا يتطلب التصدي لمشكلة المخدرات المشاركة النشطة والمستمرة لجميع الحكومات وجميع المجتمعات. إنها مسؤولية عامة ومشتركة لنا جميعاً.

ومن الواضح أن مشكلة المخدرات أبعاداً كثيرة وجوانب كثيرة. فهي تؤثر على الصحة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، من بين أمور أخرى. وهي تؤدي إلى الفساد والجريمة المنظمة. وتتسبب إساءة استخدامه في خسائر بشرية مفرجة ورهيبة للمستخدمين وأسرههم ومجتمعاتهم. ويؤجج الاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية المنظمة العنف وبغذيان الفساد. وتمول الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات الإرهاب والتطرف العنيف. ويجب علينا إنهاء استغلال منعدمي الضمير من الأفراد والجماعات للضعفاء من الناس المعرضين لتعاطي المخدرات في مجتمعاتنا.

لقد اعتمد قادة العالم، في العام الماضي، الخطة التحويلية للتنمية المستدامة - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). واتفقت الدول الأعضاء، في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، على تعزيز الوقاية من تعاطي مواد الإدمان وعلاجه، بما في ذلك إساءة استخدام المخدرات والاستعمال الضار للكحول، وهو هدف يجب علينا جميعاً السعي إلى تحقيقه. إن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، في الواقع، ليس مجرد مسألة يتناولها الهدف ٣، بل إنه شيء يؤثر على العديد من أهداف التنمية المستدامة. فهو يرتبط كذلك بقضايا من قبيل الجريمة المنظمة والصحة والرفاه العام، التي

وندرک أيضا أننا أمام نقطة تحول حيث يطالب النص الجديد بأن تحدد الأدلة العلمية واهتمامنا بمسائل الصحة وحقوق الإنسان سياساتنا للتدخل في ما يتعلق بالمخدرات على المستويين الوطني والدولي. وفي ذلك الصدد، تعتبر تزانيا أن هذه الدورة الاستثنائية تتيح فرصة حاسمة لإعادة توازن ومواءمة السياسات الدولية والوطنية المتعلقة بالمخدرات. ولذلك، فإننا نؤمن بقيمة، بل وبختمية اعتماد وتنفيذ الوثيقة الختامية التي ينبغي أن تشكل أساس نهجنا المشترك وجهدنا المتجدد من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها. ونسلم أيضا بضرورة أن تستند هذه المهمة إلى مبادئ حقوق الإنسان والإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وعندما يتعلق الأمر بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، فإن مصداقينا الجماعية على المحك. ولم يكن تنفيذ الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة التي تشكل حجر الزاوية لنظام المراقبة الدولية للمخدرات بالتنفيذ الجيد. وكثيرا ما قلنا إنه يتعين علينا أن نبذل جهدا أكبر وأفضل لمعالجة هذه الآفة التي تشكل تهديدا خطيرا لحياة الإنسان وتقوض التنمية. إنها مشكلة معقدة، لا تفيد معها الحلول السهلة. ومع ذلك، لا يسعنا الفشل.

وبينما نمضي قدما، يجب أن يكون هدفنا التركيز على الحد من عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، فضلا عن أولئك الذين يموتون جراء تعاطيها. كما ينبغي لنا كفالة ألا ينتهي المطاف بالمجرمين القاصرين في السجون، حيث ربما لن تزداد مشاكلهم المرتبطة بالمخدرات إلا سوءا. ويجب علينا تعزيز نهج يقوم على الصحة وحقوق الإنسان في مواجهة مشكلة المخدرات. ونحن ندرک أن هذا الهدف لن يتحقق، إلا ببذل جهد جماعي على الصعيدين الوطني والعالمي.

إن تزانيا لم تنج من مشكلة المخدرات العالمية. حيث تزايد كميات المخدرات غير المشروعة المهربة من المناطق الأخرى عبر حدودنا مع بقاء جزء منها في مجتمعاتنا المحلية،

التخصصات. كما أنه يستدعي تحقيق الاتساق بين السياسات المتعلقة بالصحة العامة وتلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والتعليمية والتنمية المستدامة وإنفاذ القوانين. ويستتبع ذلك مشاركة جميع أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب باعتماد الوثيقة الختامية الهامة (القرار د إ- ١/٣٠، المرفق)، التي تعيد التأكيد على التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات في العالم أجمع ومواجهتها على نحو فعال. وتشمل الوثيقة توصيات هامة بشأن مجموعة واسعة من جوانب المشكلة؛ وسيقودنا تنفيذها بفعالية إلى قطع أشواط طويلة فيما يخص مكافحة هذه الآفة العالمية.

وتنتقل إلى الدور المستمر الذي تقوم به لجنة المخدرات، باعتبارها هيئة وضع السياسات في الأمم المتحدة، التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن شؤون مراقبة المخدرات. كما ننوه بالعمل الجيد الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته الكيان الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها. ومن جانبنا، فإننا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية بمكافحة المخدرات من أجل تحقيق رفاه جيلنا والأجيال القادمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية تزانيا المتحدة.

السيد مانونغي (جمهورية تزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تدرک جمهورية تزانيا المتحدة أن المخدرات أدت إلى تدمير حياة الكثيرين، وأن السياسات الحكومية لم تحقق على مدار سنوات طوال النجاح المطلوب. ونتفق على أن الوقت قد حان لنا جميعا لكي نعتمد نهجا جديدة. ولذلك، نثني على لجنة المخدرات التي أدت أعمالها التحضيرية إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ونرحب بالوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية (القرار د إ- ١/٣٠، المرفق).

التخصصات ويدعم بعضها بعضا وتتسم بالتوازن من أجل وضع استراتيجيات فعالة فيما يخص تخفيض العرض والطلب. وفي الختام، نرى أنه ينبغي لنا ألا نسمح لأنفسنا بالانقسام بسبب أفضليات السياسات العامة فيما يتعلق بالعقوبات الواجبة التطبيق. واتفاق الجمعية اتفقا كاملا على خطورة المشكلة وعلى ضرورة تحركنا بشكل جماعي وعاجل يمثل، في حد ذاته، إنجازا عظيما.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد إمارة موناكو.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): تود إمارة موناكو أن تؤكد مجدداً التزامها القوي بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية مع احترام حقوق الإنسان الأساسية، وسيادة القانون، والحق في الوصول الشامل إلى الرعاية. وترفض موناكو رفضاً قاطعاً استخدام عقوبة الإعدام في أي ظرف من الظروف.

ويشكر وفد بلدي لجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على النهج الشامل والإنساني إزاء هذه الآفة التي تقوض مجتمعاتنا وتعرقل جهودنا الإنمائية وتُسهم في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والتهاب الكبد الوبائي وسائر الأمراض المنقولة عن طريق الدم. ويجب على المجتمع المدني أن يكون شريكنا الأول في تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة الهدفين ٣ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

إن حكومة بلدي بصدد إعداد خطة عمل جديدة لمكافحة المخدرات والتي ستكون جزءاً من جهودها لمكافحة جميع أشكال الإدمان. كما أن حماية الشباب أمر ذو أولوية. وقد نُفذت في المدارس برامج وقائية في شكل تثقيف صحي بشأن مواضيع

مما يلحق الأذى بالأشخاص الضعفاء، بمن فيهم أشخاص يعانون بالفعل من أشكال متعددة من الفقر. وتعوق مشكلة المخدرات رؤيتنا الجماعية لحياة كريمة للجميع وتصيب بالعجز القوة العاملة اللازمة لتحسين طموحنا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها توجع الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم الحياة البرية والغابات، وتفرض أعباء إضافية على وكالات إنفاذ القانون ونُظمتنا الصحية الوطنية.

وفي الوقت نفسه، تشمل جهودنا الوطنية الرامية لمواجهة الخطر إنشاء نُظم دعم للأشخاص المدمنين المعرضين أيضا لخطر فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد باء وجيم. ونواصل تحديد ورصد الاتجاهات المتعلقة بانتشار المؤثرات النفسانية وتوزيعها. كما نرصد أساليب التعاطي والآثار الناجمة عنها. ونعزز كذلك استجاباتنا التشريعية والتنظيمية والتنفيذية الوطنية بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات التعليمية والصحية وسلطات إنفاذ القانون وكذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وتؤدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات إلى زعزعة أمن الدولة. ونعتقد أن تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد سيسهم أيضا في جهودنا الفردية والجماعية من أجل التصدي لمشكلة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقترح إجراء مناقشات على مستوى الجمعية العامة للنظر في نطاق التدخلات المناسبة لمكافحة هذا الخطر، وكذلك التقدم المحرز في هذا الصدد.

وحتى ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ الوثيقة الختامية، فإننا نعتقد أن التعاون الدولي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق أهدافها. ونعتقد أيضا أن البرامج التي تركز على سبل العيش البديلة في البلدان المنتجة للمخدرات ستحد من تدفق المخدرات غير المشروعة إلى بلداننا. ويلزم اتباع نهج متعددة

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.1). وأود أن أدلي بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

إننا في سلوفينيا ملتزمون بالتنفيذ المتوازن لركيزتي خفض الطلب والعرض وبالتعاون الدولي في إطار مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة. ويسرنا أن يتجسد ذلك في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية (القرار د-١/٣٠، المرفق) ونرحب أيضاً بتركيز القرار على حقوق الإنسان والصحة العامة، وتوافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، وعلى التحديات والتهديدات الجديدة، فضلاً عن التنمية البديلة. ونعتقد أن مرونة اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات، إلى جانب صكوك حقوق الإنسان العالمية، توفر أساساً جيداً لسياسة من هذا القبيل.

تختلف العوامل التي تجعل الناس معرضين لتعاطي المخدرات في جميع أنحاء العالم، كما تتباين الهياكل والموارد اللازمة لحماية صحة هؤلاء الأفراد وأسراهم ومجتمعاتهم. ومن ناحية أخرى، هناك سياسات وتدخلات مؤكدة لمنع الناس من البدء في تعاطي المخدرات ومعالجة الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات.

وما فتئت سلوفينيا تُنشئ وتضع بشكل منهجي التشريعات والسياسات المتعلقة بالمخدرات لعدد من السنوات. وقد ألغى بلدي تجريم حيازة كمية صغيرة من أي مخدر لغرض الاستعمال الشخصي في عام ١٩٩٩، بهدف تشجيع العلاج بدلاً من العقاب. وما فتئ التركيز منصباً على جوانب الصحة العامة، بما في ذلك برامج الحد من الضرر والعلاج البديل.

ونعتقد في سلوفينيا اعتقاداً راسخاً بأن جميع برامج المخدرات ينبغي أن تستند إلى الأدلة ويتم تقييمها وتكون في متناول جميع الناس المصابين باضطرابات تعاطي المخدرات.

تلائم مختلف الفئات العمرية، وذلك بمساعدة من لجان تضم أصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بالصحة وتعليم المواطنة. إن تحديد الشباب المضطرب في موعد مبكر هو مجال آخر للوقاية حيث تعمل مختلف الهياكل المعنية بوصفها شبكة مترابطة.

ولمنع العواقب على الصحة العامة، تكمل إمارة موناكو جهودها الوقائية بإتاحة الحصول على الرعاية السريعة والفعالة. وتجمع مراكز الرعاية المتمحورة حول الفرد بين إزالة السموم والمشورة لضمان إعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يجري في القطاع الصحي التركيز على الشباب بإنشاء وحدة استشارات للـ "المتعاطين الشباب" والتي توفر الرعاية المناسبة. وتوفر رابطتنا "الإصغاء للشباب" و "مرحباً بالأهل" الدعم مع الحفاظ على سرية الهوية، مما يمكن الأسر المعنية من ألا تظل معزولة.

إن موناكو طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات وهي تكثف تشريعاتها الجديدة مع ظهور منتجات جديدة غير مشروعة. وفي ١ كانون الثاني/يناير، أصبحت موناكو العضو الثامن والثلاثين في فريق التعاون لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها التابع لمجلس أوروبا، والمعروف أيضاً باسم فريق بوميديو.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأننا لا يمكن أن نوقف خطر الاتجار الدولي بالمخدرات وجميع الأنشطة الإجرامية المرتبطة به إلا عن طريق زيادة التعاون الدولي من خلال نهج متكامل ومتعدد التخصصات ومتوازن. وهذا هو السبب في أن موناكو ستواصل توفير تعاون شرطي وقضائي ثابت. ونؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لرئيس وفد جمهورية سلوفينيا.

الجهات صاحبة المصلحة. وباسم سلوفينيا، دعوني أعرب عن أمل صادق في أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى سياسة شاملة وإنسانية تتعلق بالمخدرات من شأنها أن تضع الناس وصحتهم في المقام الأول.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ليبيا.

السيد الدباشي (ليبي): شكراً سيدي الرئيسة ويسعدني أن أراك ترأسين هذه الجلسة.

إن انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة دليل واضح على تنامي الوعي الدولي بمشكلة المخدرات وأثرها المدّمر على الصحة وعلى اقتصادات الدول وأمنها. والمخدرات، كتجارة غير مشروعة، تزدهر كلما ضعفت مؤسسات الدولة الأمنية والرقابية. أما انتشار تعاطيها، وخاصة بين الشباب والأطفال، فيرتبط في أغلب الأحيان بظروف الفقر والخوف وعدم الاستقرار، والقلق إزاء انسداد فرص مستقبل أفضل، خاصة في حالة البطالة والتهميش الاجتماعي. ولا شك في أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يزيد من معدلات الجريمة والعنف والفساد واستنزاف الموارد البشرية والمالية للدول.

إن معالجة مشكلة المخدرات بجوانبها المتعددة لا يمكن أن تتم بإجراءات أمنية فقط، بل يجب أن تكون في صلب برامج استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية، وخاصة من خلال مكافحة الزراعة غير المشروعة للنباتات لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، والعمل على التصدي لآثارها، مثل غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والعمل من أجل القضاء على أسباب تعاطي المخدرات، بما في ذلك توفير فرص العمل والتعليم للجميع، وتحسين التشريعات الخاصة بالعقوبات المتعلقة بتعاطي المخدرات، بحيث يكون الهدف دائماً هو الإصلاح وليس العقوبة.

ولذلك نود أن نشدد على أهمية وضع نهج متعدد القطاعات ومنسق تماماً. ويشمل هذا النهج تعاون وكالات متعددة من مختلف الميادين، مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة وإنفاذ القانون. ودون أن تعمل معاً، لن يمكنها وضع سلسلة متصلة ومتكاملة من برامج خفض الطلب التي تشجع الوقاية، والكشف والتدخل المبكرين، والعلاج، وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي لجميع الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي مواد الإدمان. وفي سلوفينيا، تقوم وزارة الصحة بتنسيق هذا العمل.

ونعتقد أيضاً أن تدابير الحد من الأضرار لا غنى عنها للنجاح في حل مشكلة المخدرات، بما في ذلك من أجل الحيلولة دون انتقال عدوى من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد. وهذه البرامج، التي تستند إلى احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، قد تم تقييمها بدقة في كثير من البلدان، ونتائجها تثبت فعاليتها.

وبينما نرحب بالعناصر الإيجابية في القرار، فإننا نأسف لأنه لم يتسن لنا إدراج الصيغة المتعلقة بعقوبة الإعدام. وتعارض سلوفينيا بحزم استخدام عقوبة الإعدام في أي ظرف من الظروف.

ولدى سلوفينيا تجربة إيجابية تتشاورها فيما يتعلق بمعالجة مشكلة المخدرات. ونسعى جاهدين لتعزيز التعاون الإقليمي، خاصة في جنوب شرق أوروبا. وقد أنشئ برنامج المساعدة التقنية الثنائية لبلدان المنطقة قبل خمس سنوات ويعزز تدابير متوازنة لسياسات المخدرات، من مكافحة الاتجار بالمخدرات إلى معالجة الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن مشكلة المخدرات العالمية لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي، وبطريقة منسقة وشاملة. فالتقدم يجب أن يستند إلى وقائع يمكن التحقق منها ومنطق، ويجب تعزيز حوار واسع النطاق بين جميع

المدني، وبما يضمن إحراز تقدم ملموس وفعال ويحقق الأهداف والمقاصد المرجوة.

وتحرص المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة مشكلة المخدرات والجريمة. وفي هذا الصدد، يواصل الأردن تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي، حيث جرى مؤخراً إعداد مشروع قانون جديد بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية بهدف توفير تشريع عصري وأكثر شمولية، وحماية المجتمع بصورة وقائية واحترافية. ومن أبرز ما تضمنه مشروع القانون الجديد تشكيل لجنة وطنية تُعنى برسم السياسة العامة لمكافحة انتشار المخدرات، فضلاً عن إنشاء صندوق للإسهام في علاج متعاطي المواد المخدرة ومدمنيها، علماً بأن مشروع القانون الجديد يمر بالمراحل الدستورية، ومن المؤمل إقراره في القريب العاجل. إضافة إلى ذلك، يتبع الأردن نهجاً شاملاً يركز على المكافحة والوقاية والعلاج ضمن خطط استراتيجية متكاملة بمشاركة جميع المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات، حكومية وخاصة على السواء. وقد أعلن عام ٢٠١٦ عاماً لمكافحة المخدرات في المؤسسات التعليمية. كما عملت الهيئات المعنية بمراقبة الاتجار المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على تطوير نظم الضبط والمراقبة ومنع استخدامها، مع مراعاة أهمية توفير المؤثرات العقلية والعقاقير والمسكنات المخدرة لاستعمالات طبية مشروعة وبناء شراكات مع المؤسسات المعنية بالصناعات الدوائية.

أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد عمل الأردن على تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات ذات الصلة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، استضاف الأردن الاجتماع الإقليمي الأول في منطقة الشرق الأوسط بشأن البرنامج العالمي لمراقبة المخدرات. كما أصبح الأردن أول دولة تطبق ذلك البرنامج

وتؤكد ليبيا على المسؤولية الجماعية والمشاركة لكل الدول في معالجة مشكلة المخدرات في إطار احترام سيادة الدول وخصوصيتها. كما تؤكد التزامها بالاتفاقيات الدولية الثلاث الخاصة بمراقبة المخدرات ومكافحتها، وتؤيد بقوة النتائج التي اعتمدها الدورة هذه. وتقدر ليبيا الدور المحوري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، باعتبارها الأجهزة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنسيق ومتابعة مكافحة المخدرات، وندعو إلى تعزيز دورها وقدرتها على تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية وتوفير الموارد الكافية للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بهدف تعزيز قدراتها في مجال مكافحة تلك المشكلة.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لرئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد حياصات (الأردن): في أيلول/سبتمبر الماضي،

ولدى اعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أولت الجمعية العامة أهمية بالغة، وتحديدًا في الهدفين ٣ و ١٦، لمسائل القضاء على الفقر والجوع وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة، الأمر الذي يؤكد مجدداً ضرورة تعزيز التعاون الدولي، خاصة في ظل تهديد المخدرات وأثرها على التنمية وارتباطها بأشكال مختلفة من الجريمة. وفي هذا السياق، يمثل القرار (د١-٣٠/١، المرفق)، الذي يرحب الأردن باعتماده، إطاراً عملياً ومكماً للالتزامات المنبثقة عن الصكوك الدولية ذات الصلة، ويتطلب التنفيذ الأمين والفعال للأهداف والتوصيات التي يتضمنها، وإقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشباب ومؤسسات المجتمع

عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وإنجاز أهدافها الإنمائية المستدامة السبعة عشر، التي اتفقنا عليها هنا في المقر، يجب أن تترجم إلى واقع ملموس لما فيه صالح مجتمعاتنا.

وبشعور بالالتزام والامتنان، مثلت السلفادور مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المجلس التحضيري لهذه الدورة الاستثنائية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد استعدادنا للعمل والإسهام معاً، مع احترام الاختلاف وتعزيز التفاهم والحوار تحقيقاً لتنفيذ سياسات شاملة لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

إن الدورة الاستثنائية هذه تمثل التزاماً سياسياً كبيراً صوب عام ٢٠١٩، إضافة إلى كونها علامة فارقة لتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي. ولذلك، لا بد أن نكفل تماسك المساعدة الفنية والمالية واتساقها مع مختلف الأبعاد والحقائق القائمة، مع مراعاة أننا نواجه مشكلة عامة وأن لدينا مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة.

وهذه الجلسة فرصة سانحة لرؤية المشهد العالمي بكل تعقيداته، مع أخذ أوجه التقدم والإنجازات ونقاط الضعف، وكذلك التجارب الجديدة لبلداننا في السنوات الأخيرة، بعين الاعتبار. وهدفنا المشترك بلورة سياسة عالمية شاملة بشأن المخدرات تواكب التحديات الحالية وتقوم على احترام كرامة الإنسان.

والسلفادور مقتنعة بأن تلك المشكلة تتطلب إجراءات شاملة ومتوازنة تهدف إلى تعزيز صحة ورفاه الفرد والأسرة والمجتمع. والسلفادور، كما لا يخفى على الأعضاء، ليست بلد استهلاك كبير للمخدرات. كما أنها ليست بلداً منتجاً لها. بل هي بلد عبور، شأنها شأن معظم البلدان الممثلة هنا اليوم. ولذلك، لدينا قضية محددة نود أن نراها وقد انعكست بشكل أوضح في الاستراتيجية الشاملة التي وضعتها الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة المخدرات.

في المنطقة. ويجري العمل على تطبيق برنامج مماثل يُعنى بمراقبة الشحن الجوي. وفي هذا المقام، ينبغي مواصلة دعم المكتب لمساعدة الدول على تطبيق ذلك البرنامج الرائد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى التزايدات المسلحة والتهديدات التي يشهدها عدد من دول المنطقة وتقاطع مصالح مهربي المخدرات والجماعات الإرهابية، مما يزيد من صعوبة مراقبة المخدرات ويشجع على تهريبها إلى الدول المجاورة بشكل مثل ضغطاً كبيراً على الأردن وأجهزته الرسمية خلال السنوات الأخيرة جراء الأعباء الأمنية المتزايدة واستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين. وتتطلب تلك الظروف تضافراً من المجتمع الدولي، وخاصة إعمالاً واستناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية لتقديم الدعم والمساندة للأردن.

في الختام، يجدد الأردن دعمه الكامل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاضطلاع بولايته والإسهام في تعزيز الجهود الوطنية والدولية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية السلفادور.

السيد كاستانيدا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): جاءت السلفادور إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هذه وهي مقتنعة بأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية تمثل التزاماً ملحقاً ولا مفر منه. ويولي رئيس الجمهورية، سلفادور سانشيز سيرين، وحكومته اهتماماً خاصاً بمكافحة المخدرات بضراوة. ونحن مقتنعون بأن السياسات يجب أن تراعي صالح البشر واحترام حقوقهم الأساسية، مع التركيز على البعد الجنساني.

وأود أن أعرب عن التزام حكومة بلدي بالامتثال للصكوك الدولية ذات الصلة، وخاصة اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن المخدرات. والخطة الجديدة للتنمية المستدامة

الحوار إلى الالتزام بالعمل بعزم مع احترام اختلافاتنا، وبقنناح قوي أنه يمكننا، معاً، بناء مجتمع خال من تعاطي المخدرات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد السودان.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان معالي وزير الداخلية في جمهورية السودان، الذي لم يتمكن من المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، للأسف، بسبب عدم إصدار تأشيرة دخول له من قبل البلد المضيف.

(تكلم بالعربية)

أولاً، يؤيد السودان بيان المجموعة الأفريقية (انظر A/S-30/PV.2) الذي أدلى به الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة في فيينا. كما نضم صوتنا إلى أصوات مجموعة الدول ذات الآراء المتقاربة في ما نحن بصده.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود القيمة والإسهامات المقدرة التي بذلتها كل الجهات ذات الصلة والتي أفضت إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية، ويجدد ترحيبه بانعقادها، مشدداً على أهميتها في هذا التوقيت الذي تتعقد فيه مشكلة المخدرات العالمية. ولا شك أنها ستشكل فرصة ثمينة للدراسة والتقييم والخروج برؤى وتوصيات تمهد الطريق للتعامل مع مختلف قضايا المخدرات بصورة فعالة وناجحة.

ووفد بلادي يكرر التزامه بالأطر التي توفرها الاتفاقيات الثلاثة الخاصة بمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلاتف الكيميائية، بالإضافة إلى الإعلان السياسي وخطة العمل، باعتبارها أساساً مناسباً وكافياً في التعامل مع قضية المخدرات. فإلى جانب أنها تتسم بالقدر المطلوب من الشمول والمرونة التي تمكن كل الدول والجهات الفاعلة الأخرى من مواجهة مشكلة المخدرات، نجد أنها تجسد إطاراً عملياً لتنفيذ مبادئ التعاون

وتحديداً، فإن الرابط بين بلدنا والعصابات الدولية لتهريب المخدرات ذات الهياكل الخارجة عن إطار القانون قد أفضى إلى العنف والصراع الاجتماعي العميق والخسائر في الأرواح البشرية، ما أدى إلى تراجع فرص الاستثمار من أجل تنمية مجتمعاتنا. وهذا ما دفعنا إلى إدراج البعد الاجتماعي - الاقتصادي في خطتنا الاستراتيجية لمكافحة المخدرات، التي أقرت في عام ٢٠١١ وجُددت هذا العام، وهو العام الخامس على التوالي.

والصلة الواضحة القائمة بين عصابات الشباب - أو "الأشقياء"، كما نسميهم - والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع في الأسلحة والأشخاص يشكل تهديداً متزايداً لا لسلامة أبناء السلفادور فحسب، بل لمنطقة أمريكا الوسطى برمتها. لذلك، يجب أن تتضافر جهود كل القطاعات الوطنية من أجل تغيير ذلك الواقع.

والسلفادور ملتزمة بتعزيز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، ودمج السياسات والأهداف والموارد والجهود المؤسسية في القطاعين العام والخاص. وفي إطار ذلك الجهد، يعد تعاون البلدان الصديقة أساسياً لمنطقتنا دون الإقليمية من أجل تعزيز مؤسستها و صون حقوق الإنسان للمواطنين وتنفيذ مبادرات ترمي إلى تسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للشباب المتورط في أنشطة غير مشروعة. ومع ذلك، ففي غياب فرص العمل اللائق والتدريب المهني والأنشطة الترفيهية، سيكون الفشل مآل جهودنا الرامية إلى تشجيع شبابنا على فك ارتباطهم بالعصابات والانخراط في مستقبل إنساني حقيقي.

ختاماً، أود أن أؤكد على أن الالتزام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء، فضلاً عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني، خلال هذه الدورة الاستثنائية ينم عن وجود إرادة قوية لتخطي

الإرهاب، وتبعه تعزيز سلطات وصلاحيات وحدة التحريات المالية وهي وحدة تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة التي تمكنها من رصد وتدقيق ومتابعة المسائل المتعلقة بالأموال المشبوهة والجرائم ذات الصلة. كما تم إصدار قواعد اجراءات التعاون الدولي، التي تنظم اجراءات التعامل مع طلبات المساعدة القانونية والإبادة القضائية وتسليم المتهمين والمحكومين وتتبع وحجز الأموال وتنفيذ أحكام المصادر. كما تم تعديل قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ليتواءم مع الاتفاقيات الدولية وأصدرت السلطات المختصة اللوائح اللازمة لمراقبة العقاقير الطبية.

لقد حددت حركة رصد المضبوطات في بلادي بعض المؤشرات المتصلة بقضية المخدرات مثل تزايد كمية المضبوطات، وتزايد عدد البلاغات والمتهمين، وتزايد عمليات تهريب المخدرات إلى داخل البلاد والعبارة عبرها إلى أوروبا ودول الخليج العربي، وتنوع وسائل وطرق نقلها، بالإضافة إلى ملاحظة تطور العلاقات بين تجار المخدرات ومزارعي المزروعات المخدرة غير المشروعة إلى مستويات شملت التجهيزات المسلحة وأساليب مقاومة أجهزة إنفاذ القانون. كما لوحظ تزايد إساءة استخدام بعض العقاقير الطبية والحبوب المنشطة، وتنوع المضبوطات بدخول أنواع جديدة بعد أن كان القنب أكثر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية استخداماً. ومن المتغيرات الجديدة في بلادي بدء محاولات لتصنيع حبوب الكيتاغون، وقد شهد العام ٢٠١٥ ضبط مصنع لإنتاج هذه الحبوب.

تتم بلادي بضبط الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والحيلولة دون إساءة استخدام بعض أنواعها، ورصد الأنواع الجديدة من المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث قامت بلادي بعدد من الخطوات العملية مثل إصدار دليل إجراءات ضبط الأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية، وتنظيم عدد من الأنشطة التدريبية في مجال الرقابة على الأدوية والرصد والمتابعة. وتواصل

الدولي على أسس المسؤولية المشتركة والعامية. وبلادي تؤمن بجمية التعاون الدولي والإقليمي والثنائي في مجال مكافحة المخدرات ومحوريته كضرورة للوصول إلى عالم خال من المخدرات، وذلك نظراً للأساليب التي تستخدمها عصابات المخدرات في العمل مستغلة كل الوسائل والثغرات الممكنة.

وفي هذا الصدد، يشدد وفد بلادي على أهمية تعزيز كل وسائل التعاون والتعاقد بين الدول في المجالات ذات الصلة، لا سيما تبادل المعلومات الاستخباراتية والجناحية ورصد حركة التدفقات المالية المشبوهة. وقد أدى هذا التعاون إلى التعامل الناجح في رصد وضبط كثير من حالات تهريب المخدرات. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بتعاون الجهات المعنية في بلادي مع نظيراتها في بعض الدول، لا سيما المملكة العربية السعودية ولبنان.

لقد أثبتت التجارب أن معالجة قضية المخدرات بكل ما تنسم به من تعقيد تحتاج إلى قدر متنوع من المبادرات والشراكات والآليات الصحية والاقتصادية والتنموية والأمنية والقانونية. وأود في هذا السياق أن أكرر التزام بلادي بمواصلة تناول المسألة في إطار كلي ضمن السياسات التنموية التي يتم انتهاجها وتنفيذها وصولاً إلى مجتمع معافاً وسليماً. وإيماناً منا بأهمية إشراك المجتمع في المسؤولية الأمنية، بذلت بلادي جهوداً كبيرة ترمي إلى تعزيز العلاقة بين الأجهزة الشرطية والمجتمع عبر برامج للشراكة والتعاون، حيث تم تنفيذ برنامج الشرطة الشعبية والمجتمعية وتأسيس اللجان المجتمعية في المناطق السكنية. وكان لتلك التدابير أثرها الممتاز في الحد من الجريمة وخفض مستوياتها.

وفي سبيل تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للتعامل مع قضايا المخدرات، أجازت بلادي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى عدد من التشريعات ذات الصلة، حيث صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل

وترحب سلوفاكيا باعتماد الوثيقة الختامية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق)، في أعقاب العملية التحضيرية الشاملة والجامعة. وتؤكد الوثيقة مجدداً التزامنا بأهداف وغايات الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن مراقبة المخدرات، بما في ذلك صحة الجنس البشري ورفاهه. فالاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن مراقبة المخدرات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان هي حجر الزاوية للسياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات. وتعتقد سلوفاكيا بأن السياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تتبع نهجاً متكاملًا ومتوازنًا ومستندًا للأدلة. وينبغي أن يكون احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من جهودنا. ولذلك، فإننا نأسف لأن الوثيقة الختامية لم تدرج الصيغة المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات.

والوثيقة البرنامجية الأساسية لسياسة سلوفاكيا المتعلقة بالمخدرات هي استراتيجتنا الوطنية للمخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ وخطط العمل المتصلة بها التي تنفذها الوزارات السلوفاكية المعنية. والهدف العام للاستراتيجية هو الإسهام في الحد من العرض والطلب على المخدرات، فضلاً عن التخفيف من المخاطر الصحية والاجتماعية والضرر الذي تسببه المخدرات. وقد بنيت الاستراتيجية على إدراك مشاكل المخدرات الحالية، بما في ذلك استخدام المواد المتعددة والمنشطات، بما فيها الميثامفيتامين، والحاجة إلى مراقبة الأدوية التي تحتوي على مكونات ذات تأثير نفسي أو على سلائف المخدرات، والتحديات التي تطرحها الفيروسات المنقولة عن طريق الدم، والحاجة إلى تحسين تغطية خدمات العلاج، والديناميات المتغيرة لأسواق المخدرات.

والسمة الغالبة لهذه الاستراتيجية هي اتباعها نهج متكامل ومتوازن. والعنصر الهام الآخر لسياستنا في مجال المخدرات هو التنسيق والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إن التحديات الجديدة مثل، في جملة أمور، سرعة ظهور

الهيئات المعنية في بلادي بمجهوداتها المستمرة في مراجعة القوائم الملحقة بقوانين الأدوية والكيميائيات، كما تم تنظيم المؤتمر العلمي الثاني للجنة القومية للمخدرات في بلادي، الذي انعقد خلال آذار/مارس الماضي حيث تمت مناقشة موضوعات منها مراقبة التجارة المشروعة وغير المشروعة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

ختاماً، يولي وفد بلادي اهتماماً بالغاً ببرامج التنمية البديلة المستدامة كواحدة من أدوات مكافحة المخدرات التي تساهم بلا شك في تقليل المعروض وإعادة توجيه طاقات السكان المحليين إلى الانتاج المفيد. وتتطلع بلادي للدخول في مشروعات مشتركة مع المنظمات الدولية وبعض الجهات المانحة بغرض تنفيذ برامج للتنمية البديلة. ويشدد وفد بلادي على أهمية الالتزام بمنهج التجريم في مواجهة مروجي المخدرات والمتاجرين فيها، وتشديد أدوات العقاب حيث أن أي محاولات متساهلة مع تجارة المخدرات ستؤدي إلى نتائج سلبية على المدينين القريب والبعيد، وستفتح فرص للتلاعب والتحايل من قبل عصابات المخدرات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لرئيس وفد الجمهورية السلوفاكية.

السيدة ألباير وفا (سلوفاكيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحن نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/S-30/PV.76). كما أود أن أضيف بضع كلمات باسم سلوفاكيا، بصفتي الوطنية.

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية هي منتدى عالمي متميز لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، ومناقشة الإنجازات التي تمت بفضل جهودنا والتحديات التي نشأت عن تطبيق سياستنا الوطنية المتعلقة بالمخدرات.

فاشلة أو مجرد خطوة عبثية لا طائل منها. بل يجب أن نشارك في تحليل نزيه واضحة عما يصلح وما يمكن تحقيقه في الواقع، وما هي التدابير الجديدة التي تستطيع أن تتناول هدفنا المشترك المتمثل في تحرير العالم من ويلات مدمي المخدرات وتجارها، وتجارة المخدرات العالمية المزعجة للاستقرار.

تعتمد الآثار والحلول الممكنة لمشكلة المخدرات العالمية إلى حد كبير على موقفنا منها. ولا ريب أن للدول التي تتوفر فيها سوق رئيسي لعرض المخدرات أو الطلب عليها أو التي هي بمثابة نقاط عبور للمخدرات، آراء مختلفة جدا فيما يتعلق بوضع استراتيجيات فعالة لمكافحة المخدرات. ومن الناحية التاريخية، فقد كان للنهج التقليدي في التصدي للتجار الدولي بالمخدرات أثر غير متناسب على البلدان النامية والفئات الفقيرة والجماعات العرقية على وجه الخصوص. وما فتئت تلك النهج التقليدية مثيرة للقلق على نحو مستمر وثابت في عالم يشهد تغيرات سريعة.

وتشمل الآثار الجانبية المترتبة عن تطبيق حلول بالية لمشكلة متغيرة تناقضات لا يمكن حلها في سياسات التجارة والهجرة، وانتشار الجريمة المنظمة، علاوة على الآثار السالبة على حق الدول في التنمية من جراء تدابير الحظر وإنفاذ القانون على الصعيد العالمي. وربما تكون الكثير من الأرواح قد أزهقت في الحرب على المخدرات وعصابات المخدرات المتنافسة فيما بينها أكثر مما تسبب به تعاطي المخدرات فعليا من وفيات. وفي الوقت نفسه، أدت المبالغ الباهظة التي أنفقت على إنفاذ الحظر والقضاء على المخدرات إلى حفز نمو الاتجار غير المشروع بها على النطاق العالمي بما تبلغ قيمته مئات البلايين من الدولارات.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين الحذر الذي توخاه بالأمس ممثل جامايكا (انظر A/S-30/PV.3) من أن الحلول لمشكلة المخدرات العالمية لا يمكن أن تكون مناسبة لجميع الحالات وأنه يجب أن تراعي النهج المتبعة في ذلك ضرورات

المؤثرات النفسانية الجديدة، تتطلب المزيد من التعاون وتكثيف تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. وتؤيد سلوفاكيا أيضا إشراك المجتمع المدني والأوساط العلمية، فضلا عن التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ونعتقد أن هذه الدورة الاستثنائية ووثقتها الختامية تشكّلان أساسا متينا لمواصلة عمل المجتمع الدولي في الفترة المقبلة واستعراض الإعلان السياسي وخطة العمل الذي سيجري في عام ٢٠١٩.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد كاميو غونسالفيس، وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة والصناعة والمعلومات والعمل في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): في عام ١٩٩٨، قررت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمخدرات "تحديد عام ٢٠٠٨ كموعِد مستهدف تقضي فيه على صنع المؤثرات العقلية، بما فيها العقاقير الاصطناعية، وتسويقها والاتجار بها على نحو غير مشروع وعلى أنشطة تسريب السلائف، أو تقوم بتقليص ذلك تقليصا ملحوظا". وفي السنة التي تلت هذا الموعد المفروض ذاتيا وهو عام ٢٠٠٨، وفي الجزء الرفيع المستوى للجنة المخدرات، اجتمعت الدول الأعضاء مرة أخرى وحددت تاريخاً فاصلاً جديداً للقضاء على المخدرات المؤثرات العقلية: العام ٢٠١٩. واليوم، أشعر بالدهشة بأن لا يتنبأ أحد بأننا لن نتمكن من تحقيق هدفنا لعام ٢٠١٩.

ومن أجل الحفاظ على إي مظهر من مظاهر مصداقية عملية الأمم المتحدة هذه، فلا يمكن أن يكون تجمع هذا الأسبوع، هو ممارسة أخرى لوصفات ساذجة، وتكرار لتدابير

ويقتضي الخروج من هذا الطريق المسدود لهذا الخطاب العاطل وغير المجدي أتباع نهج لا يركز على المخدرات بحد ذاتها، بل على الأشخاص والسكان المتضررين من الإدمان والتعاطي والعنف والخوف. ويتطلب مثل هذا النهج التحلي بشجاعة التفكير الجديد واستحداث النهج المبتكرة. ولنحرص على عدم القول بعد مضي عشر سنوات من اليوم أن المجتمع الدولي ما زال يحدغ نفسه فيما يتعلق بفعالية الحرب على المخدرات. وبدلاً من ذلك، فلنذكر هذه الدورة الاستثنائية بوصفها نقطة تحول في إيجاد حلول عملية مجدية ومحددة لكل قطر على حدة لهذه المشكلة المحيرة التي يمكن حلها على الرغم من ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد ملديف.

السيدة محمد ديدي (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): ترى ملديف أن هذه الدورة - الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) - تتيح فرصة فريدة لتعزيز التعاون الدولي لأجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها. وما تزال ملديف على ثقة من أن الهدف ٣,٥ من تلك الخطة، المتعلق بتعزيز حظر المخدرات ومنع تعاطيها، سيوفر دافعا إضافيا للجهود الدولية الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ونشدد أيضا على أهمية وضع سياسات المخدرات استنادا إلى الأدلة العلمية القائمة على العلم والبيانات والتحليلات الموثوقة. ونلاحظ في ذلك الصدد، أن إطار المؤشرات العالمية الجاري استحداثه لأجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ قد وفر فرصة حقيقية لتحديد مشكلة المخدرات العالمية عبر اختيار المؤشرات الصحيحة. وعلاوة على ذلك ترى ملديف أيضا أن الإرادة السياسية وقدرة جميع الأعضاء على تنفيذ السياسات والممارسات القائمة على الأدلة وفقا للاتفاقيات الدولية

الثقافة والدين والعلوم. وفي ذلك الصدد، فقد أنشأت الجماعة الكاربية لجنة إقليمية بشأن الماريجوانا لإجراء تحقيق شامل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والمسائل القانونية ذات الصلة بتعاطي الماريجوانا في المنطقة، فضلا عن تقديم المشورة بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك تغيير في تصنيف الماريجوانا الحالي ضمن المخدرات، على نحو قد ييسر حصول فئة معينة عليها بين المتعاطين.

ولا ريب أن اللجنة ستضع - في سياق دراستها لجدوى إنتاج واستخدام القنب للأغراض الطبية، وعدم تجريم الكميات الصغيرة منه لغرض الاستخدام الشخصي أو الديني - في اعتبارها الاتجاهات الأخيرة التي لم تعد تجرم الماريجوانا وتقنن تعاطيها في دول أخرى، وعدم اتساق النهج المتبعة داخل بعض الدول أحيانا، علاوة على تغير مفاهيم تعاطي الماريجوانا على نطاق العالم. وتأمل سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تتمكن لجنة الجماعة الكاربية قريبا من تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن قبولها وتطبيقها في جميع أنحاء المنطقة.

ومع ذلك، ينبغي ألا يساء تفسير احتمال تغيير الوضع القانوني الحالي للماريجوانا على أنه بمثابة "استسلام ومشاركة لمن لم تتمكن من هزيمتهم" بل على العكس من ذلك، فإنه يعدّ رغبة قوية في التقيد بالالتزامات الدولية عبر تركيز الجهود والموارد المحدودة على مراقبة تدفقات المخدرات غير المشروعة، وإعادة تأهيل المتعاطين، فضلا عن اتباع نهج راسخ وثابت في التصدي للعصابات الإجرامية الوحشية التي تعيث فسادا في مجتمعاتنا.

لقد وجدنا أنفسنا على طريق مأزقنا الراهن هذا بفعل النوايا الحسنة لبعض المواطنين الخيرين، في مقابل الخطاب العنيف - الذي برهنت عليه استطلاعات الرأي - الصادر عن أولئك الذين استغلوا مشاعر الخوف والغضب وفقدان ضحايا الحرب على المخدرات لتحقيق مصلحتهم الجماعية.

الالتحاق ببرامج العلاج وإعادة التأهيل بهدف تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع بوصفهم مواطنين مسؤولين. وتعاون الحكومة أيضا مع مراكز إعادة التأهيل في البلدان المجاورة بهدف الاستجابة لطلبات إعادة التأهيل في الخارج، وفقا لما يسمح به قانون المخدرات.

وفي سبيل تعزيز جهود الرصد والوقاية، فقد شددت الشرطة وسلطات مراقبة الحدود إجراءاتها في عموم ملديف لأجل القضاء على تهريب المخدرات وتوزيعها. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الشرطة ابتداء من العام الماضي في استخدام الكلاب من فصيلة K-9 بهدف الكشف عن مهربي المخدرات.

ولا ريب أن مسألة المخدرات غير المشروعة وما يتصل بها من أنشطة تتجاوز حدود المناطق وتمثل تحديا عالميا، وتهدد الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب السلم والأمن الدوليين. وتشدد ملديف على ضرورة تضافر الجهود، ولا سيما بين الشركاء الدوليين بغية التصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية. وتواصل ملديف - اتساقا مع هذا الهدف - العمل حاليا مع البلدان في منطقتها لإنشاء مركز تنسيق إقليمي لجنوب آسيا من خلال رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وما فتئت المخدرات منذ أمد بعيد تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع وتشعل نيران العنف وتنتشر الأمراض وتحرم شبابنا من مستقبلهم. ويجب علينا أن نغتنم الفرصة التي توفرها هذه الدورة لبذل المزيد من الجهد والعمل بشكل أفضل. وستواصل ملديف العمل على الصعيدين المحلي والدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وستواصل القيام بدورها في تعزيز خطة أعمال السياسة الدولية للمخدرات. ولتعزيزنا الوعود التي تم التعهد بها في هذه الدورة الخاصة على تغيير المسار حتى يمكننا المضي صوب مجتمع أكثر سلما وصحة.

الثلاث بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات يمثلان عنصرا حاسما في التصدي للطابع الدولي المتزايد لهذه الظاهرة.

إن ملديف عبارة عن أرخبيل يتألف من ١١٩٢ من الجزر الواقعة في وسط المحيط الهندي. وبالرغم من أننا لا ننتج المخدرات غير المشروعة أو نعمل على صناعتها، فإن موقع بلدنا يجعلنا نقطة ضعف لعبور الشحنات غير المشروعة من السلائف الكيميائية والمخدرات المتجهة إلى موانئ أخرى. وقد تفاقمت هذه المشكلة مع تزايد عدد متعاطي مواد الإدمان وزيادة انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب. ويمثل الشباب نسبة ٤٦ في المائة من مجموع السكان في ملديف. وترى ملديف أنه ليس هناك حل واحد يصلح لجميع الحالات في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وأنه يجب أن تلي سياسات كل من فرادى الدول احتياجاتها المحددة.

وتستند استراتيجية ملديف الوطنية المعنية بالتصدي لمسألة المخدرات إلى أربع ركائز هي: الوقاية، والعلاج والإدماج الاجتماعي، والحوكمة ووضع النظم القانونية، فضلا عن الجهود الرامية إلى تخفيض عرض المخدرات. وتكمل هذه الركائز الأربع بعضها بعضا وتوفر مجالات للعمل. ولا تركز السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات في ملديف على اقتناعنا الراسخ بأنه ينبغي لنا أن نبني مجتمعات أكثر أمنا وأكثر عدلا فحسب، وإنما تدعمها أيضا مبادئ حقوق الإنسان التي تجعل من السكان محورا لها.

وقد كان سن قانون المخدرات في عام ٢٠١١ - الذي ألغى قانون المخدرات لعام ١٩٧٧ - معلما بارزا في الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة تعاطي المخدرات والجرائم المتصلة بها. ويمثل القانون الجديد تحولا نموذجيا نحو النظر إلى مرتكبي جرائم المخدرات على أنهم ضحايا بحاجة إلى إعادة التأهيل. وينص التشريع على منع تعاطي المخدرات وبيعها والاتجار بها. ويتضمن تدابير لحفز الأشخاص المرتهنين للمخدرات على

جديدة في الاتجار غير المشروع بشكل عام وفي المخدرات على وجه الخصوص. وتؤيد منظمة الجمارك العالمية بقوة أنشطة الإنفاذ الجمركية بقيادة الاستخبارات والقائمة على تقييم المخاطر، وهو شرط أساسي للتدخلات الناجحة، مع الاستمرار في ضمان مستوى ملائم من تيسير التجارة. وهذا توازن معقول يجري الحفاظ عليه.

يهدف برنامج منظمة الجمارك العالمية للمخدرات والسلائف إلى مكافحة الاتجار العالمي غير المشروع بالمواد التي تخضع للقيود وقوانين حظر المخدرات. ويتألف البرنامج من عدة مكونات رئيسية. أولاً، هناك برنامج مراقبة الحاويات تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، الذي أصبح يشمل الآن أيضاً قسماً لمراقبة الشحنات الجوية. كما يتضمن أيضاً مشروع التخاطب بين المطارات، الذي يركز على تهريب المخدرات بواسطة ركاب الطائرات، والذي ينفذ بالتعاون مع المكتب والإنتربول ومنتدى (K-9) العالمي، وتنسيق ودعم العمليات الإقليمية والعالمية الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات، بما في ذلك السلائف الكيميائية والمؤثرات النفسانية الجديدة. كما يشمل أيضاً تصميم وتنفيذ ودعم العمليات العالمية جنباً إلى جنب مع المنظمات الشريكة الرئيسية في العناصر الرئيسية الأخرى للبرنامج، ومعالجة الأبعاد المختلفة والتهديدات المستجدة في مسائل الاتجار بالمخدرات.

وبمجرد مثال واحد على العديد من الأنشطة المنفذة في هذا المجال هو عملية (CATalyst)، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، من أجل تعزيز الاستجابات والجهود الموحدة في المجتمع الدولي للجمارك في مواجهة التهديد الذي يشكله انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة. وتمكنت العملية من تجميع ومشاركة ٩٤ من إدارات الأعضاء، و ٩ من مكاتب الاتصالات الاستخباراتية الإقليمية و ٥ من المنظمات

الرئيسية بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨، أعطيت الكلمة الآن للمراقبة عن منظمة الجمارك العالمية.

السيدة هونخوسا (تكلم بالإنكليزية): باسم منظمة الجمارك العالمية، يسعدني ويشرفني أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المسائل ذات الأولوية العالية المتعلقة بمشكلة المخدرات العالمية.

تتألف منظمة الجمارك العالمية من ١٨٠ عضواً - وهي إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم - والتي تتعامل مجتمعة مع أكثر من ٩٨ في المائة من التجارة العالمية. سمعنا طوال الدورة الاستثنائية من العديد من رؤساء الدول والوفود عن الجهود الهائلة الجارية فيما يتعلق بالوقاية وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات. وسمعنا أيضاً عن أهمية ممارسات الردع والمعاقبة المعقولة لفرادى متعاطي المخدرات. إلا أننا سمعنا أيضاً بأهمية سيادة القانون في المجتمعات المدنية.

فالجمارك هي خط الدفاع الأول عند الحدود الوطنية، لأنها مسؤولة عن التجارة عبر الحدود سواء كانت قانونية أو غير قانونية. إن الدور التقليدي للجمارك باعتبارها وكالات تتمحور حول الإيرادات فقط قد تطوّر ليشمل مجالات أخرى من قبيل منع الاتجار بالمخدرات ومكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال الكشف عن الأسلحة الصغيرة والسلع الاستراتيجية. كما اتسع نطاق دورها ليشمل مكافحة الاتجار بالعملات والمنتجات المزيفة والسلع الحساسة بيئياً. وإجمالاً، فهي تعالج العديد من جوانب الجريمة المنظمة.

إن منظمة الجمارك العالمية يساورها القلق إزاء التحديات التي تواجهها الجمارك والوكالات الشريكة لها من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتتناول إدارات الجمارك في حد ذاتها بصورة دائمة تطورات سلسلة الإمداد الدولية في التجارة المشروعة. ونتيجة لذلك، تلاحظ الجمارك أيضاً تطورات

أطنان من القات و ٦٦ طناً من الكوكايين و ١١ طناً من الهيروين. وازدادت المضبوطات من المؤثرات النفسانية الجديدة من ما يقرب من ٣ أطنان في عام ٢٠١٣ إلى ٨١ طناً في عام ٢٠١٤، وصارت الآن ٣٤٣ طناً في عام ٢٠١٥. وهذا يشكل تهديداً متزايداً.

وأخيراً، فإن كل شيء يتعلّق بالشراكات، ويلزم اتباع نهج متضافر كما يتضح من مكافحة الاتجار بالمخدرات. وبناء على ذلك، تعمل المنظمة على نحو وثيق مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى والشركاء الدوليين مثل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتها، والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، والإنتربول، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومركز إنفاذ القانون لجنوب شرق أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال لا الحصر.

وتقدر منظمة الجمارك العالمية هذه الفرصة لإبراز الدور الهام الذي تقوم به الإدارات الجمركية في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع شركائنا والمنظمات الدولية في دعم أعضائنا للمضي قدماً في ما هو ضروري من بناء القدرات واعتراض العمليات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

الدولية وهيئات إنفاذ القانون، بما في ذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب المخدرات والجريمة ومكتب الشرطة الأوروبي والإنتربول وفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات. وأدت هذه العملية إلى ضبط أكثر من ١٣ ٠٠٠ كيلو غرام من المخدرات في ٣٧١ حالة، كان منها ١ ٤٣٥ كيلو غرام تحديداً من المؤثرات النفسانية الجديدة.

إن تدريب موظفي الجمارك عنصر رئيسي في نجاح هذه العمليات، ويؤدي ذلك التدريب دوراً هاماً في إطار الدعم الذي تقدمه منظمة الجمارك العالمية إلى أعضائها. ويتيح التدريب المقدم للضباط تعلم أحدث تقنيات إدارة المخاطر، وطرائق الإخفاء وطرق المخدرات المكتشفة سابقاً.

ولدعم سرعة التبادل الدولي للمعلومات والاستخبارات ذات الصلة، تُقدم منظمة الجمارك العالمية الدعم إلى مكاتب الاتصالات الاستخباراتية الإقليمية، التي تؤدي أيضاً دوراً هاماً في بناء القدرات والأنشطة التنفيذية. ولدنا أيضاً اتصالات دولية آمنة، وهي مكفولة من خلال منصّة الاتصال لشبكة الإنفاذ الجمركي لمنظمة الجمارك العالمية. كما يوفر أعضاء منظمنا أيضاً المعلومات الدورية المتعلقة بالمضبوطات على الصعيد الوطني والإقليمي.

وتنشر المنظمة سنوياً تقريراً عن التجارة غير المشروعة يحتوي على خمسة أجزاء، أحدها مخصص للمخدرات. ويهدف التقرير إلى إذكاء الوعي بشأن التهديدات الناشئة، وإبراز الجهود الجمركية والإسهام بالمعلومات لمساعدة السلطات الجمركية على وضع استراتيجيات تتسم بالكفاءة والفعالية. ويبيّن الجزء المتعلق بالمخدرات بوضوح في تقرير عام ٢٠١٤ بشأن التجارة غير المشروعة زيادة في فئة العقاقير النفسانية الجديدة، مما يثبت النهج الاستباقي للجمارك لمواجهة هذا التهديد الناشئ. وعموماً، كان هناك حوالي ١ ٢٥٠ طناً من القنب، و ٣٤٣ طناً من المؤثرات النفسانية، و ١٠٧